

المُعَرَّب ومشكلة المصطلح-

دراسة في مظاهر الاستدانة اللغوية بين الاحتكاك الحضاري والتبادل الثقافي

أ / تيس ناصر محمد الحسني

جامعة المسيلة

لا شك أنَّ اللغة العربية من أهم المصادر التي يمكن الاعتماد عليها لما تمثله من معين هام، وخزان خام للتراث العربي ولما تحمله من ألفاظ ومصطلحات استعملها الشعراء والعلماء والأدباء ؛ ولما تضمنته أيضا من قواعد وضوابط فرضت أحقيتها النظرية على النحاة وعلماء اللغة وفقهاؤها .

وينبغي علينا أن نفهم هذا التراث ونوظفه حسب مقتضيات والمتطلبات ؛ هذا مرهون بمدى قدرتنا في تطويعه من خلال الكشف عن ذخائره وأسراره ؛ ولا يقتصر هذا على الأساليب التقليدية في توليد قوانين العرب؛ وسننهما في التعامل مع لغتهم ؛ بل يتعداه إلى محاولة فهمها من زوايا متعددة وفق أساليب علمية مبتكرة ، وهذا مرهون أيضا بما نبذله من عمل جاد في تطويع العربية وفق ضوابط ومناهج متعددة .

ولقد اعتنى علماء الأمة باللغة العربية عناية فائقة ؛ واعتبروها أساسا يجب أن تبني عليه البحوث والمصنفات، في شتى القضايا .

ولعل من أهم هذه القضايا قضية المُعَرَّب والتي عرفت في كتابات القدامى ، قبل أن يتطرق إليه في العصر الحديث بمفهومه الشامل .

وأول مسألة تم التعرض لها في قضية (المُعَرَّب) هي مسألة (الأسماء الأعجمية) في القرآن التي ثار حولها جدل كبير .

فمن رأى بورود هذه الأسماء استند إلى ابن عباس (ت 68 هـ) ⁽¹⁾ .

من أنه سئل عن قوله تعالى : [فَرُتْ مِنْ قَسُورَةٍ] [المذثر: 51] .

قال : هو بالعربية (الأسد) ، وبالفارسية (شار) وبالنبطية (أريا) وبالحبشية (قسورة) ، أضف إلى هذا روايات أخرى ترى بنسبة هذه الأسماء إلى (لغة العجم) .

كما جاء في بعض الروايات عن سعيد بن جبير وعكرمة ومجاهد وغيرهم ⁽²⁾ .

ومن المنكرين لوقوع هذه الأسماء الإمام الشافعي (ت 204 هـ) ⁽³⁾ الذي رفض هذه الحجة .

كما اختلف اللغويون أيضا في هذه الأسماء وعلى رأس هؤلاء ، أبو عبيدة معمر بن المثنى ⁽⁴⁾ (ت 210 هـ) الذي فند الزعم بوجود شيء من ألفاظ العجم في القرآن الكريم ⁽⁵⁾ .

أما أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 223 هـ) ⁽⁶⁾ ، فيرى أن هذه الأسماء هي ذات أصول أعجمية ، وعربتها العرب فصارت عربية ، ثم نزل القرآن الكريم وقد صارت بلغة العرب ⁽⁷⁾ .

والتعريب هنا ليس هو الترجمة ، فالترجمة يقصد بها الإفهام ، والتعريب يقصد به التمكن الأسلوبي إلى درجة تقلب الأجنبي عربيا ، وقدبما عرفه (السيوطي) فقال "هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها" ⁽⁸⁾

واستند في هذا الشرح إلى رأي (الجوهري) حيث قال: "تعريب الاسم الأجنبي أن تتفوه به العرب على منهاجها ، تقول عربته العرب ، وأعربته أيضا" (9).

المراد من كل هذا هو إضفاء العروبة على المراد تعريبه ، أي إخضاعه للغة العرب .
وجاء في (لسان العرب) (لابن منظور): "وقيل التعريب، التبيين والإيضاح..." (10).

والتبيين والإيضاح من خصائص العرب إلى درجة قلب اللفظ فصيحاً، وجاء أيضاً عن (ابن منظور) في (لسانه): "إنما هو يعرب بالتشديد وقيل: إن أعرب بمعنى عَرَّب ، ...

الإعراب والتعريب معناه واحد وهو الإبانة" (11)؛ أما في العصر الحديث فالمراد هو قلب اللفظ الأعجمي إلى العربية مع التغيير؛ وعليه فالتعريب بمفهومه الشامل هو إيراد لفظ عربي دال على لفظ أعجمي بإحداث تغيير عليه من ناحية (الصوت) أو (البنية) أو كليهما؛ وفي هذا يقول عبد القادر مايو "التعريب يضع اللفظ الأجنبي المترجم في قالب عربي لا يستعصى على النطق العربي ، ولا على البنية أو الصيغة الصرفية المشابهة" (12).

إذن ، نحن بين مفهومين للتعريب مفهوم تراثي وآخر حديث مع تشابه من ناحية الغاية:

مفهوم تراثي مفاده ترك اللفظ على صورته الأعجمية مع التصرف فيه قليلا حسب خصائص كلام العرب.

مفهوم حديث مفاده إيراد لفظ عربي دال على لفظ أعجمي مع التمكن الذي يجعله قريبا إلى العربية.

والمصطلح القريب (للتعريب عند القدامى) هو ما يسمى في العصر الحديث (الاقتراض) وهي تسمية لا تشمل كل ضوابط التعريب.

فقد يعمد إلى اللفظ المراد اقتراضه ، فينقل إلى لغتنا كما كان في لغته فلا يكون حينها معرباً، و(المعرب) هو ذلك اللفظ الذي تطوعه العرب بألسنتها، فتغير فيه من زيادة وحذف وغير ذلك مما يوافق ضوابط الاستعمال عندهم. وربما تتصرف العرب باللفظ الأجنبي فتشتق منه كما في قولهم في الاشتقاق من (الدرهم) فيقولون (رجل مدرهم) أي كثير الدراهم (13).

ثم تعاملت العرب مع هذه الألفاظ على أساس أنها معربة أي وقعت تحت طائل التعريب .

غير أن (محمد حسن عبد العزيز) يرى : "التعريب هو نقل اللفظ الأعجمي إلى العربية، (وهذا هو المفهوم الشامل والمهم هنا) وليس لازماً فيه أن تتفوه به العرب على منهاجها" (14).

وهنا يدخل معه مفهوم المحدثين للتعريب (الاقتراض)؛ ويكمن بالتالي نقل اللفظ كما كان في لغته ، ثم يجعل (محمد حسن عبد العزيز) شاهداً لهذا : " ما أمكن حمله على نظيره حملوه عليه، وربما لم يحملوه على نظيره بل تكلموا به كما تلقوه" (15).

ويبدو من خلال هذا أن شرط إلحاق الكلام بأبنية العرب ليس ضرورياً بدليل الرأي الذي نقله ابن سيده (ت

458 هـ) (16) في المخصص: "ربما تركوا الاسم على حاله، إذا كانت حروفه كان على بنائهم أو لم يكن" (17).

ومن كل ما سبق يفهم من كلام علماء اللغة أن (المعرب) يجب أن يتوفر فيه شرطان لكي يطلق عليه هذا الاسم :

أولهما : أن يكون اللفظ الأعجمي المنقول إلى اللغة العربية قد جرى عليه إبدال في الحروف وتغيير في البناء حتى صار كالعربي

والشرط الثاني : أن يكون اللفظ قد نقل إلى العربية في عصر الاستشهاد ذلك بأن يرد في القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف أو كلام العرب الذين يحتج بكلامهم

وهذا الشرط نستخلصه من كلام الإمام (أبي منصور الجواليقي) (ت 540 هـ) ⁽¹⁸⁾ حين يقدم كتابه قائلا: " وهذا كتاب نذكر فيه ما تكلمت به العرب من كلام أعجمي ، ونطق به القرآن المجيد ، وورد في أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة التابعين رضوان الله عليهم أجمعين ، وذكرتها العرب في أشعارها وأخبارها .. " ⁽¹⁹⁾ غير أنه يجب أن نفرق بين مصطلح التعريب والمقصود به طرق تعامل العرب مع الألفاظ الوافدة ، ومصطلح التعريب بمفهومه الشامل عند اللغويين والقائمين على الترجمة، فالمصطلح عرف عدة مراحل، وهذا حسب خصوصية كل واحد منها ؛ فأحيانا يقصد به الترجمة ، وأحيانا يقصد به طرق الإبدال والتغيير في الأبنية والنطق لدى تعامل العرب مع الألفاظ الأجنبية.

ففي محاولة العرب تعريب العلوم والفنون قاموا أيضا بوضع ضوابط عدة ، لكي لا تخرج هذه العملية عن المواضعة ، وأن لا تبتعد عن وسائل الوضع اللغوي المألوفة ، وكى تسهل عملية الانتقال وفي هذا الصدد يقول (محمد علي زركان): " ورسمت للتعريب ضوابط تنظمه وتعين على الإفادة منه ، فيعرب خاصة ما يدل على أسماء الأعيان وأعلام الأجناس " ⁽²⁰⁾.

ويلاحظ أن مصطلح (أعجمي) وبالنسبة إليه (أعجمية) من أول المصطلحات التي استخدمت في الإشارة إلى هذا النوع من الكلمات الأجنبية في القرآن ؛ وهو المصطلح الذي استخدمه القرآن للدلالة على كل ما هو غير عربي سواء في اللغة أو غير ذلك.

ثم قام أهل العلم بتتبع هذه الألفاظ ، وحاولوا التمييز بينها، كأن تنسب للعرب وغيرهم من الأجانب لتظهر مصطلحات جديدة في تاريخ الثورة اللفظية للعربية، لتضاف إلى (أعجمي) وهذه المصطلحات هي المحدث ، والمبتدع ، المولد ، الدخيل ، المعرَّب ، وأول من استعمل هذه المصطلحات الأربعة الأولى الخليل (ت 170 هـ) ⁽²¹⁾ ولم تكن معروفة قبل هذا ، ليحاول (سيويو) (ت 180 هـ) ⁽²²⁾ بعد ذلك أن يضع لها تعاريف اصطلاحية واضحة ⁽²³⁾ يقول (حلمي خليل) : " أما مصطلح المولد أو المحدث فقد استخدمنا في نهاية القرن الثاني وأوائل القرن الثالث للدلالة على الكلمات العربية الأصل التي حدث لها تغير أو الكلمات غير العربية التي دخلت إلى اللغة وكلا النوعين استخدمه المولدون " ⁽²⁴⁾.

في حين أن مصطلح المعرَّب قد ظهر في أوائل المعاجم اللغوية ، واستخدم في الدلالة على الكلمات الأعجمية التي جعلتها التغييرات تشبه الكلمات العربية.

ويظهر هذا في كتاب (المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعاجم) (للجواليقي)، أول من استخدم الدخيل في كتاب (شفاء الغليل في ما وقع من كلام العرب من دخيل) (لشهاب الدين الخفاجي) (ت 1069 هـ) ⁽²⁵⁾.

وما يمكن قوله هنا هو أن هذه المصطلحات اكتسبت دلالتها إما ببقاء الكلمة على حالها أو بتصرف فيها بطريقة العرب.

من خلال ما سبق يظهر الخلاف حول المفهوم الاصطلاحي للمُعَرَّب ، بين مفهومه الضيق المشروط بتفوه العرب اللفظ على مناهجها ، أو مفهومه الشامل الذي لا يشترط ذلك.

غير أن المحدثين من علماء اللغة توسعوا في هذا المفهوم وأضافوا إليه من تعريب اللفظ وإخضاعه لخصائص العربية سواء تم التصرف فيه أو تركوه على حاله ، إلى التعريب بمعنى نقل الفكرة من لغة إلى أخرى. والملاحظ هنا أن مفهوم التعريب يتغير وفق عوامل من فترة على أخرى.

فالعربية منذ أن انفصلت عن السامية الأم وهي تحاول رسم منهج خاص بها ، فتطورت من خلال اتصالها بلغات من نوعها ، ومن عائلات أخرى.

ولم تكن جزيرة العرب في معزل أيضا عن التأثير بهذه العوامل خاصة قبل الإسلام ، فكان لليهود جاليات بالعراق ويشرب واليمن؛ هذه الأخيرة كانت أيضا على اتصال بالحبيشة شأنها شأن الحيرة وبلاد فارس أو الشام وبلاد الروم ؛ ناهيك عن امتداد الجزيرة وهذه البلاد العربية بوصفها نقاط عبور القوافل التجارية في كل الجهات . وبنزول القرآن الكريم يبدأ ذلك العهد الذهبي لمسيرة (التطور اللغوي)؛ والذي ظهر في مسيرة العربية شعرا ونثرا أيضا.

وبدأ التأثير واضحا على صورة اللغة العربية الجديدة التي لم يمنعها هذا التطور من الاقتراض معتمدة على اللغات الأخرى.

وفي خضم كل هذا كان مصطلح المعرَّب يتأثر أيضا بمسيرة هذا التطور اللغوي الحاصل فالمتتبع لتطور مصطلح (المعرَّب) يقف على حقيقة مفادها أنه مر بعدة مراحل ؛ فهو أحيانا يقصد به الترجمة وأحيانا وهذا الأنسب لبحثنا يطلق على طرق تصرف العرب مع اللفظ الأجنبي الوافد من تغير وبناء على سننها في الكلام ؛ وهذا هو المفهوم الأشمل لجميع المراحل .

ولا بأس أن نشير ولو بإيجاز لهذا حيث يقول (علي القاسمي) عن دور التعريب في النهضة العلمية، ويقصد هنا الترجمة : " اضطلعت الترجمة على مر العصور بدور طليعي في التبادل الثقافي بين الشعوب ، ونقل المعرفة الإنسانية من أمة إلى أخرى ، بوصفها أداة اتصال بين الجماعات الناطقة بلغات مختلفة، وقناة تواصل تمر عبرها الأفكار والمعتقدات والابتكارات... " (26) .

وقد كانت الأمة في نخضتها تحتهد في وضع كيفية لتعريب المصطلحات الوافدة فكان لابد من التفكير في طريقة لتنظيم هذه المحاولة فكان ما يلي :

أولا/ التعريب : وهو نقل كلمة أجنبية إلى اللغة العربية بلفظها مثل كلمة التلفون، أو راديو، أو إلكترون ، أو نيوتن... .

ثانيا/الترجمة: وهي إبدال كلمة أجنبية بكلمة عربية تؤدي نفس المعنى أو نقل معنى أو أسلوب ، من لغة أجنبية إلى اللغة العربية ، كترجمة السكة الحديدية ، والقطار ، وسيارة الإسعاف ، والكهرباء

ثالثا/الاشتقاق : وهو إذ لم يوجد للكلمة الأعجمية مقابل في العربية يشتق لها لفظ عربي كالسيارة ، والطائرة ، والمدمرة ، والمدفع ، والغواصة والنفثة... .

رابعا/النحت: وهو أن ننحت من كلمتين كلمة واحدة كالأفرو أسيوية ، والرأسمالية ، والفلسفة، والفلسفة ...

خامسا/التوليد: وهو إدخال ألفاظ جديدة إلى اللغة العربية لم يكن لها وجود في اللغات الأخرى، مثلما وقع في العصر الذهبي للحضارة الإسلامية عندما كان العرب يخترعون الأشياء ، فكانوا يولدون لها الألفاظ مثل الجبر والكحول، واللوغاريتم... (27).

ونلاحظ هنا اعتماد طرق الوضع من مجاز واشتقاق وتعريب، ونحت عند الضرورة.

وتفضيل الفصح المتواتر على العرب ، وتجنب الكلمات العامية، واختيار الصيغة الجزلة الواضحة ، والكلمة التي تسمح بالاشتقاق والكلمة المفردة على المركبة ، والدقيقة على الكلمة العامة ، والمرادف الذي يقرب على مفهوم الجذر الأصلي ... الخ (28).

ولم يقتصر التعريب عند العرب من نقل ألفاظ الحضارة ، بل تعداه إلى تعريب الأساليب، حيث دخلت أساليب أعجمية في اللغة العربية ، وقد بدأ نقل هذه الأساليب منذ العصر الجاهلي ، وعرف في العصور الإسلامية بعدما اتسعت رقعة الخلافة ، ليشمل كل الميادين من طب ونحو وفلك وغير ذلك وهنا يقول (الرافعي) : " ومنها ألفاظ خاصة بالمتكلمين والرياضيين والفلكيين والفقهاء والصوفية وغيرهم ، وقد أفردت لها معاجم خاصة بشرحها: ككتاب "التعريفات" (للجرجاني) ، وكشاف اصطلاحات العلوم (للتهانوي)، وكليات (أبي البقاء)، واصطلاحات الصوفية ، وأول ما وضع من هذا النوع في ما نطن ، كتاب (مفاتيح العلوم) (لمحمد بن أحمد الخوارزمي) من أهل القرن الرابع ، وهو على اختصاره مفيد، جمع فيه مصطلحات أهل العلوم والصناعات المختلفة" (29).

ولعل تعريب الأساليب كان ثقافة سائدة في تلك الفترة لطابع الدولة الجديد الذي تأثر بدخول كثير من أفراد الأمم المختلفة في الإسلام.

وهذه الثقافة الجديدة ضمت أساليب العرب إلى أساليب غيرهم، ويصور لنا (أحمد أمين) هذه الظاهرة في قوله: " فأصبح ما يتطلبه الأدب ، أن تعرف حكم بزر جهمر كما حكم أكثم بن صيفي ، وتعرف تاريخ الفرس كما تعرف تاريخ العرب، وتعرف أقوال كسرى وسابور وأبرويز و موبدموبدان كما تعرف أقوال الخلفاء الراشدين والأمويين" (30).

وربما تحدث العملية بطريقة عكسية ، كأن يتعلم العرب الفارسية ، وهنا يقول:

(أحمد أمين) أيضا:

" فعكفوا على كتبها يتدارسونها ويمنعون في دراستها ، ثم يخرجون بعدها أدبا عربيا فيه معاني الفرس ، وبلاغة العرب" (31).

وهذا التأثير أخذ صورا عديدة ويظهر خاصة في صور الأسلوب بين الأدب العربي والفارسي فهما أشهر وأرحب من أن نمثل لهما بضعة أمثلة⁽³²⁾؛ فالفرس وغيرهم شذتهم بلاغة الأساليب العربية ، فقوي التفاعل بين الثقافات الوافدة وصبت جميعها في وعاء العربية الواسعة.

وقد عرفت حركة التعريب في هذه المرحلة تطورا كبيرا ، اضطلع من خلالها الفرس بدور ريادي ، وهنا يقول (آدم ميمز) صاحب (موسوعة الحضارة الإسلامية) واصفا الفرس : " فَهْمُ شُحْنَةٍ دَوَاوِينِ الخِلافة ... فمنهم البرامكة وآل ذي الرياستين ... ولا تزال الكفاية الإدارية مورثة في الفرس " (33).

ويقدم لنا (الرافعي) أمثلة حول التأثير الذي طرأ على العرب في كلامهم جراء هذه الحركة فيقول : " ومن أمثلة هذا التغير الذي جرى عليه العرب ومن بعدهم في أسماء الأعلام ، يحي في يوحنا ، قابيل في قايين ، وعيسى في يسوس ، وطالوت في جولييات ، والضحاك في دهأك " (34).

لكن رغم هذه العشوائية في التعريب لتلك الفترة إلا أنها كانت دافعا قويا في نمو اللغة وتطورها من خلال احتفاظ العربية بخصائصها وتأثرها بمناهج غيرها من اللغات.

وتوسم هذه الفترة ب بروز ما يسمى الألفاظ الإسلامية ؛ وهي ألفاظ ذات معان جديدة لم تكن للعرب سابق دراية بها ؛ وهذا ما نفهمه من كلام (إبراهيم السامرائي) : " وتشتمل لغة التنزيل على ثروة لفظية يحق لنا أن نطلق عليها الألفاظ الإسلامية ، وذلك لأن هذه المواد اللغوية، قد اكتسبت في هذه الفترة الإسلامية معاني جديدة كما وردت في القرآن والحديث " (35).

وقد أعطى هذا الزخم الممزوج بتلك الثقافة الوافدة مع الثقافة الأصلية والتي طبعت بموروث عربي إسلامي ثروة لغوية وعلمية كبيرة ساهمت في عملية التأسيس للتعريب ، حيث كانت البداية بتعريب الدواوين. حيث تم تعريب الدواوين في زمن خلافة (عبد الملك بن مروان) وواليه على الكوفة (الحجاج بن يوسف الثقفي)⁽³⁶⁾ و رغم اهتمام بني أمية في العصر الإسلامي الأول كما فعل (خالد بن يزيد بن معاوية) حين أمر أن تترجم له كتب الطب ، النجوم والكيمياء ، أما هشام بن عبد الملك الذي أمر بتعريب بعض الخيرات الخاصة بالمجال الإداري والسياسي ؛ إلا أنّ هذا الاهتمام لم يبلغ مداه إلا عند قيام الخلافة العباسية ، فقد أسهم خلفاء بني العباس في تشجيع الحركة العلمية عموما وحركة الترجمة خصوصا وبعملية مدروسة ومدعومة⁽³⁷⁾ وفي هذه الفترة تم تأسيس دار الحكمة التي ساهمت في تعريب ونقل الكثير من العلوم يقول (علي القاسمي) في هذه الدار " أينتعت الترجمة في العصر العباسي حينما أنشأ الخليفة المأمون بن هارون الرشيد (دار الحكمة) ببغداد التي قام مترجموها بنقل فلسفة اليونان وعلوم الهند وأدب الفرس إلى اللغة العربية " (38).

ولقد عرفت حركة التعريب ركودا كبيرا بعد نهاية الدولة العباسية لتزدهر مع النهضة العلمية الحديثة ، والتي قادها (محمد علي) بعد توليه عرش مصر وهذا نتيجة الدعم وإرسال البعثات العلمية نحو أوروبا بغية الحصول على الخيرات ومعارف الغرب والاستفادة من حضارتهم ، وهذا ما نفهمه من كلام (محمد حسن عبد العزيز) حيث

يقول: " وقد أرسلت في عهد (محمد علي) سبع بعثات كان أولها في سنة 1809 إلى إيطاليا ، ثم تعددت البعثات إلى إيطاليا وفرنسا والنمسا لدراسة الطب والعلوم والفنون الحربية والبحرية ... الخ" (39).

وبالتوافق مع هذا التطور احتاجت هذه العملية إلى القليل من العبقريّة ، لأن الأمر ليس بالبسيط فهو يتعلق بعملية استيراد الألفاظ وتطويعها وفق ضوابط العرب في الكلام.

يقول (نعوم تشومسكي) في هذا الصدد : " وهذه الوسائل قد تتضمن إسهامات العبقريّة الفرديّة التي تؤثر على (طابع اللغة) مشتركة وسائل تعبيرها والأفكار التي يعبر عنها دونما تأثير (بنيتها) form الصوتي وقواعد صياغة الجملة والكلمة (40). من خلال هذا كله ، كان لابد من وضع أطر تنظم عملية التعريب، فوضعت ضوابط لتعريب بعض الألفاظ من أهمها مثلا (41) :

1 - إذا بدأت الكلمة الأعجمية بحرف صامت (ساكن) ؛ فإنه يزداد في أوله همزة قطع ومن ثمة قالوا : أشقيل في sulle وافنج في sponge واصطراك في storax وقد يحرك بصوت صائت (حركة) كما فعل (ابن سينا) في سقورديون storax وسقنقور scinus.

2- كان المعربون يحذفون بعض حروف الكلمة تخفيفا فقالوا في ouspos زوفا.

الكلمات اليونانية التي تنتهي un ترسم بالعربية (ون) لأنها كما يقول مقلوبة عن on وهو الانتهاء العادي للكلمات اليونانية التي ليست بمذكر أو مؤنث.

(فابن بيطار) مثلا : يرسم Myriapllym هكذا (مريافلون) ويرسم Lycium هكذا لوقين... وهكذا يكاد يطرد (42).

وفي خضم النهضة العلمية ، كان من الطبيعي بعد هذه الحركة الهامة أن تسايرها حركة أخرى من أجل تنظيم شؤون تلك الألفاظ الوافدة من اللغات الأجنبية .

وعلماً أن المنشغلين بعملية التعريب ، قد أخذوا على عاتقهم وضع أسماء عربية لمصطلحات العلوم والفنون والشؤون العامة وتصحيح الألفاظ والأساليب التي تنحرف فيها الألسنة والأقلام على الأوضاع العربية الفصيحة (43).

ففي الرابع عشر من شهر شعبان سنة 1351 هـ (الموافق 13 ديسمبر 1932 م) صدر مرسوم بإنشاء مجمع للغة العربية يكون مركزه مدينة القاهرة ، وكان من أهداف هذا المجمع المحافظة على سلامة اللغة العربية وجعلها تواكب التقدم العلمي ، مع ملازمتها لمتطلبات تطور الحياة ، بالإضافة إلى وضع (مجلة) تنشر فيها قوائم الألفاظ والتراكيب ، ومعجم تاريخي للغة العربية ينشر أبحاثا دقيقة في تاريخ بعض المفردات.

وقام المجمع أيضا بتأسيس لجان تعنى كل منها باختصاص معين كالرياضيات ، والطب والآداب ... وغيرها (44). وقد كان للمجمع موقفاً متشدداً من قضية التعريب ؛ فلم يسمح إلا بتعريب الألفاظ العلمية وما كان على شاكلتها ، والتي لا يوجد لها نظير في اللغة العربية ؛ وهذا خشية غلبة الأجنبي على اللفظ العربي.

ويبدو أن هذه الخشية معقولة ؛ بعدما وقفنا على سببها وهو سيطرة هذه الألفاظ واستحكامها في لغة العرب، الأمر الذي يمس بصفاء مفرداتها وتراكيبها ويزعزع سيادتها ، لكن أيضا يبدو هناك نوع من المبالغة قليلا لأن العملية كانت مدروسة ومنظمة.

ناهيك عن طبيعة العربية وقدرتها على الاحتواء وإخضاع التراكيب ومفرداتها لقوانينها وضوابطها وهذا ما سنقف عليه فيما يلي من البحث .

والعربية بهذه الخاصية تكتسب عند تعريب الألفاظ صورة أكثر تطورا ، وتجعلها متفتحة على الحياة العلمية ومتطلباتها.

من خلال دراسة مناهج العرب وسننها في الكلام يمكن استخلاص مجموعة من الضوابط التي لجأ إليها هؤلاء ، للحكم بأعجمية اللفظ ؛ فلا يمكن أن نحكم بذلك دون مراعاة عدّة أمور وضعت بوصفها ضوابط للحكم على اللفظ منها :

1 - النقل عن أحد أئمة اللغة الثقات :

فقد اهتم علماء اللغة الأوائل بهذا النوع من الألفاظ وصنفوا فيه، ووضعوا له المعاجم، أو أبوابا خاصة ، تتبعوا من خلالها أحوال هذه الألفاظ .

فقد كان (سيبويه) و(أبو السجستاني) و(الأزهري) و(الجهري) وغيرهم يجيدون الفارسية وكان (أبو عمرو الشيباني) ، يعرف النبطية إذ كانت أمه نبطية ، ويبدو أن أبا حاتم كان يعرف السريانية ⁽⁴⁵⁾ .

ويعتبر هذا الضابط من أهم الأدلة عند القدماء ؛ غير أن المحدثين جعلوه دليلا ترجيحيا فقط، ورد عن القدماء ، كما ينقل (محمد حسن عبد العزيز) في الرد على أدلتهم:

أ - "أنهم كانوا يسارعون إلى دعوى العجمة في ألفاظ لا يستبين الدليل على عجمتها" ⁽⁴⁶⁾

وهذا الرد تقويه الكثير من الدراسات الحديثة التي شككت في نسبة بعض الألفاظ إلى لغات معينة ، وردها إلى أصول العربية كما في دراسة للمستشرق (آرثر جفري) للمعرب في القرآن . ويرجع (محمد حسن عبد العزيز) أسباب هذا الغلط إلى :

- التشابه بين لفظين في لغتين .

- ربما يكون اتفاقا دون أن تأخذ إحداها عن الأخرى ⁽⁴⁷⁾ .

ويبدو هذا السبب غير مقنع ؛ فالاتفاق قد يحدث بين اللغات المنتمة للعائلة الواحدة وهذا ما يسمى المشترك اللفظي ، لكن التشابه بين لغتين من أسرتين مختلفتين ، يجعلنا نميل إلى القول بالاقتراب من لغة إلى الأخرى .

- لا شك أن اللغات السامية وجاراتها قد تبادلت ألفاظا في عصور متطاولة قبل الإسلام، فدخل في الفارسية مثلاً ألفاظ سامية ، ومن ثم فإن دعوى فارسيته مشكوك فيها ⁽⁴⁸⁾ .

لكن هذا الأمر يترك الباب مفتوحا ، فتبرئة اللفظ من الانتماء إلى الفارسية لا يرفع عنه شبهة الأعجمية بالضرورة من خلال انتمائه للغة سامية أخرى.

- كما أن علماء اللغة لم يعرفوا القرابة بين العربية وأحواها الساميات ، فعدوا كل لفظ عربي معروف في السريانية مثلا دخيلا في العربية ، ولم يعدوا اللفظ من أصل سامي واحد ⁽⁴⁹⁾ .

كون اللغة السريانية تنتمي إلى اللغات السامية ، هذا يعني تميزها بخصائص معينة اكتسبتها من احتكاكها بعائلات لغوية أخرى ، وبالتالي ليست كل ألفاضها من المشترك اللفظي للغات السامية. ب - وأنهم كانوا يسارعون إلى التماس كثير من أصول الكلمات الأعجمية في الفارسية؛ لأنها كانت أقرب إلى علماء اللغة من غيرها في حين أن هذه الألفاظ قد تكون من اللغات السامية أو غيرها من اللغات التي تسربت ألفاظها منذ عهد بعيد إلى الفارسية ومن أوضح الأمثلة على ذلك أن بعضهم قال إن (الأييل) وهو الراهب فارسي معرب والكلمة سريانية وأن (دينار) فارسي معرب والكلمة رومية ⁽⁵⁰⁾ .

كن هذا يجعل الخلاف قائما حول أعجمية الألفاظ ، ولا يدفع عنها هذه الشبهة إلا بالعودة إلى أصولها الأولى التي قد لا تكون بالضرورة اللغة السامية أو ابتها العربية .

2 - ائتلاف الحروف وتواليها :

- أن لا تكون من حرفين متنافرين لا يجتمعان في كلمة من كلام العرب ، ولأهل العلم في هذا جهود قيمة تنم عن دقة في منهجهم ، وقد أثبتت الدراسات الحديثة صحة ما ذهبوا إليه.

وهذه الحروف نوعان : وأمثلة هذا النوع : ويخص ائتلاف الحروف .

1/ الجيم والقاف : قال (الجواليقي) : " لا تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربية ، فمتى جاءت في كلمة فاعلم أنها معربة " ⁽⁵¹⁾ مثل : المنجنيق ، الجوالق ، الجر موق .

2/ الصاد والجيم : لا يجتمع فيه الصاد والجيم الصولجان ، والجص ⁽⁵²⁾ .

3/ السين والذال : لا تجتمع السين والذال في كلمة من كلام العرب ⁽⁵³⁾ .

4/ الطاء والجيم : الجيم والطاء لا يجتمعان في كلمة واحدة ، ولهذا كان الطاجن والطيخن مولدين ⁽⁵⁴⁾ .

5/ الطاء والتاء : التاء مع الطاء لا يدخلان في كلمة واحدة ⁽⁵⁵⁾ .

6/ الكاف والجيم : في المصباح : "... الكاف والجيم لا يجتمعان في كلمة عربية " ⁽⁵⁶⁾ .

7/ الجيم والتاء : لا تجتمع في كلمة من غير حروف الذلاقة (فَرٌّ من لُبٍّ) ولهذا ليس الجبت من محض العربية ⁽⁵⁷⁾ .

8/ الصاد والسين : في اللسان : " لا تتألف الصاد مع السين ولا مع الزاي في شيء من كلام العرب " ⁽⁵⁸⁾ .

9/ الصاد والزاي : في اللسان : " لا تتألف الصاد مع السين ولا مع الزاي في شيء من كلام العرب " ⁽⁵⁹⁾ .

10/ الصاد والطاء : لا يكادان يجتمعان ⁽⁶⁰⁾ .

11/ الباء والسين والتاء : قال (الجواليقي) : " لم يحك أحد من الثقات كلمة عربية مبنية من باء وسين وتاء ، فإذا جاء ذلك في كلمة فهي دخيل " ⁽⁶¹⁾ مثل : البستان .

12/ الكاف والقاف : تأليف القاف والكاف معدوم في بناء العربية لقرب مخرجيهما إلا أنها تجيء كلمة من كلام العجم معربة ⁽⁶²⁾ .

13/ السين والزاي : قال (الجوهري) : " أهملت السين مع الزاي فلم تأتلفا " (63).

أما عن النوع الثاني : ويخص توالي الحروف .

1/ أن ترد قبل الراء : قال (ابن دريد): " ليس في كلام الغرب نون ساكنة بعدها راء " (64) مثل : نرجس .

2/ الدال بعد الدال : ولذلك أبي البصريون أن يقولوا بغداد بإهمال الدال الأولى وإعجام الثانية (65).

3/ الزاي بعد الدال : ليس في كلام العرب زاي قبلها دال (66).

4/ الشين بعد اللام : في اللسان " ليس في كلام العرب شين بعد لام ولكن كلها قبل اللام " (67).

5/ وأن يرد الحرفان من جنس واحد في الفاء والعين : ليس في كلام العرب ما يفصل ألف بين حرفين مثلين (68).

وبالعودة إلى الدراسات الحديثة التي تعتمد على إحصاء الجذور العربية نجد أن هذه الملاحظات صحيحة ومبنية على أسس منطقية ودراسة تطبيقية ترفض اجتماع حروف معينة في كلمة عربية واحدة ، ولمنع ترتيب وتوالي بعض الحروف والتي من خلالها لاحظوا عدم استعمال العرب لها وبالتالي صحة ملاحظاتهم ، وإن حدث ذلك قوي الدليل على أعجمية اللفظ.

3 - عدم وجود أصل عربي :

إن كل لفظ له أصل في لغته أكان عربيا أو أعجميا ، والاعتماد على معيار الأصل اختيار صائب ، بل أقوى الأدلة التي اعتمد عليها علماء اللغة قديماً وحديثاً ؛ فكان من أدلة اللغويين على أعجمية اللفظ أن لا يكون له أصل عربي بمعناه ، وهو أحد أبرز الأدلة التي كان يرجع إليها هؤلاء .

وقد أورد (الجواليقي) أدلة مستفيضة في هذا الصدد كقوله في (مرجان) : " ذكر بعض أهل اللغة أنه أعجمي معرب ، ولم أسمع له بفعل منصرف " (69).

وقضية الأصل إما أن تكون :

أ - في عدم وجود الجذر العربي كقول (الراغب) في مادة (ر ب) " وقيل : (رباني) لفظ في الأصل سرياني وأخلق بذلك فقلما يوجد في كلامهم " (70).

ب - أو مخالفة أوزان العرب وقد أكد (الخليل) في العين هذا : " ليس للعرب كلمة على بناء (فعل) ولو كانت عربية لوجد لها نظير " (71).

إذن ؛ لاحظ اللغويون أن ما يصلح على اللفظ العربي من حيث التصريف والاشتقاق ، لا يصلح للفظ المعرب ، وقد أثبتت الدراسات الحديثة بالاعتماد على إحصاء الجذور معرفة الجذور العربية المستعملة ومتى شد جذر عن الاستعمال لم يكن من كلام العرب .

واتفق اللغويون أيضاً على أن مخالفة الأوزان العربية والخروج عنها دليل على أعجمية اللفظ ؛ فلا غرابة في ذلك ؛ فقد صنفوا في أبنية الألفاظ العربية من أسماء وأفعال حتى يتسنى لهم وضع قواعد للاشتقاق والتصريف لضبط كلام العرب ، ولنبين ما يخالفه من كلام العجم.

4 - كثرة اللغات والاختلاف فيها :

فقد اختلفت أساليب العرب في التعريب ، ويعود السبب في ذلك أن العرب تنتهج مناهج مختلفة في التعامل مع اللفظ الأعجمي عند محاولة إخضاعه للأبنية العربية.

وفي هذا الصدد يرى (الجواليقي) : " أن العرب إذا إليهم ما لم يكن في كلامهم تكلموا فيه بألفاظ مختلفة كما قالوا : بغداد وبغداد وبغدان " (72).

و إلى هذا ذهب (ابن دريد) في الاستدلال باختلاف اللغة على أعجمية اللفظ بقوله :
" فأما الكافور من الطيب فأحسبه ليس بعربي محض لأنهم ربما قالوا : القفور والقافور " (73).

5 – الاحتكاك والتبادل الثقافي :

لقد أشرنا سابقا إلى مسألة الاحتكاك بين الشعوب واللغات ، فهذا الأمر لم يغيب عن بال القدماء كما أكده المحدثون أيضا ، فلا ينكر أحد أثر الاحتكاك ومظاهره في ثقافة الأمم ؛ حيث تؤكد البحوث التاريخية الحديثة في العلاقات التجارية والسياسية التي كانت بين العرب وسائر الأمم المجاورة ومدى تأثيرها على تطور اللغة .

فالعربية اقتضت من غيرها ما له طبيعة حسية غير معنوية ؛ لأن لغة القرآن بلغت درجة الكفاية اللغوية والبيان ، ولعل الاحتكاك الثقافي والمعرفي يسمح بالاقتراض ؛ ولكنه اقتراض محدود لا يتجاوز الإطار المحسوس ؛ وفي هذا الصدد يقول (محمد المبارك) بعد مناقشته لأثر اللغات الأجنبية في اللغة العربية : " ولهذه النتائج التي عرضناها مغزاها ودلالاتها فهي تشير بوضوح إلى غنى اللغة العربية وغزارة مادتها ولاسيما في المعنويات والمجردات واستغنائها في هذه الناحية عن غيرها فقد أعطت أكثر مما أخذت ؛ أعطت الأهم والأعلى وهو الألفاظ الدالة على المشاعر والأخلاق والأفكار ولم تحتج في هذا الميدان إلى غيرها بل احتاج غيرها إليها .
وتدل هذه النتائج أيضا على من العربية وإحكام نظامها ومتانتها " (74).

فالحديث عن مناهج العرب في تعريب الألفاظ الأعجمية ، يجعلنا نتبع مذاهبهم في إخضاع هذه الألفاظ بعد نقلها إلى العربية ؛ فقد استنتج علماء اللغة من النماذج التي عربتها العرب جملة من الملاحظات ، إذ لاحظوا أنهم ربما عربوا الألفاظ دون أن يغيروا فيها شيئا ، أو أنهم غيروا أخرى .
وهذا المذهب الأخير سلكوا فيه عدة مسالك كأن يبدلوا حرفا بحرف ، أو ينقصوا حرفا ، أو يقوموا بزيادته ، أو يبدلوا حركة بأخرى ، أو أن يحركوا ساكنا ... إلى غير ذلك.

وفي هذا الصدد يقول (الجواليقي) :

" أعلم أنهم كثيرا ما يجتزئون على تغيير الأسماء الأعجمية إذا استعملوها فيبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجا ، وربما أبدلوا ما بعده مخرجا أيضا " (75). ثم يحاول (الجواليقي) أن يقدم هذه المسالك بقوله :
والإبدال لازم لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من أصواتهم " (76).

وهنا يقصد التعريب مع التغيير وقد سلك فيه العرب أربعة مسالك :

أ / إبدال حرف بحرف ومن أمثله قلب الكاف في الفارسية جيما كما في (لگام) صار (لجام).

- ب/ إبدال حركة بحركة ومن أمثله كسر الشين في (شَطرنج) وكانت (شَطرنج) بالفتح.
- ج/ زيادة حرف أو نحوه مثل (صوجان) تحولت في العربية إلى (صَوْلجان).
- د/ حذف حرف أو نحوه مثل (سابور) أصلها في الفارسية (شاه بور).
- وهذه المسالك نستخلصها من تنمة قوله : " وربما غيروا البناء من الكلام الفارسي إلى أبنية العرب " (77).
- والفارسي هنا نيابة عن كلام أعجمي ، لكن الإمام "رحمه الله" غلب عليه من النماذج كلام الفرس أو ربما اتخذه نموذجًا للدراسة : " وهذا التغيير يكون بإبدال حرف من حرف ، أو زيادة حرف ، أو نقصان حرف ، أو إبدال حركة بحركة ، أو إسكان متحرك ، أو تحريك ساكن " (78).
- ثم يشير (الجواليقي) إلى أمر آخر وهو تعريب اللفظ دون تغيير، وهذا بقوله : " وربما تركوا الحرف على حاله لم يغيروه " (79) وهذا مقرون بشرط أشار إليه (رمضان عبد التواب) بقوله : " ترك اللفظ الأعجمي على حاله ، إذا كان موافقًا لمنهج العربية في الأصوات والصيغ ، أو بنية الكلمات " (80).
- ثم " يضيف مسلكا آخر وهو ، تغيير بناء الكلمة إلى أبنية العربية " (81) ، فرما يبدو للبعض من كثرة استعمال هذه الألفاظ بعد تصرف العرب فيها أنها عربية خالصة وفي هذا الصدد يقول (الجواليقي) : " فمما أحقوه بأبنيتهم (درهم) أحقوه بـجَزَع " (82).
- وهنا تصرف العرب في الكلمة المعربة كما تتصرف مع الكلمة العربية ، فوضعت لها جذرًا واشتقت منه وجعلته سواءً كما في كلامها مثلما فعلت مع (ديوان) حين عربتها، فاشتقت منها : دَوْن ، يدُون
- وخلاصة ما سبق أن المناهج العرب في التعريب هي :
- 1- التعريب مع التغيير وهذا بالاعتماد على الإبدال في الحروف أو الحركات زيادة أو نقصًا.
 - 2- التعريب دون تغيير وهذا بشرط موافقة اللفظ لمنهجهم اللغوي .
 - 3- تغيير بناء الكلمة إلى أبنية عربية.
- وقد عمدوا إلى هذه المذاهب لتسهيل هذه الألفاظ الأعجمية وتهدئتها حتى تكون موافقة لكلامهم ، وملائمة لمتطلبات لغتهم ، فشغلت هذه القضية العامة والعلماء على حد سواء.
- وقد شغلت قضية تطور اللغة بال كثير من أهل العلم ، فوقفوا منها مواقف متعددة وكان لهم فيها آراء ، كما وضعوا لها من قبل ضوابط ومعايير لتحكمها .
- والأمر الذي يهمنا هو مدى مساهمة المعرب في تطوير العربية ؛ فلا ينكر أحد أن اللغة تتطور ، وهناك أسباب وعوامل عدة تساهم في تطورها ، غير أن بعض أهل العلم ينكر مبدأ تطور اللغة بالاحتكاك مع غيرها .
- وعلى رأس هؤلاء نجد (ابن فارس) وهو الذي كان يقول (بالتوقيف) فقد فسر وجود الألفاظ التي قال عنها غيره إنها غير عربية بأنها من (المشترك اللفظي) فيبدأ ذلك بنفي وجود غير العربية في القرآن فيقول : " وزعم أهل العربية أن القرآن ليس فيه من كلام العجم شيء له بلسان عربي " (83) ثم يحتج برأي (أبي عبيدة) الذي ينفي أيضا وجود

المعرب في القرآن الكريم فيقول : " وتلك أن القرآن لو كان فيه من غير لغة العرب شيء ، متوهم أن العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله لأنه أتى بلغات لا يعرفونها " (84).

ويرى (ابن فارس) أن سبب تطور العربية هو الإسلام ، الذي جاء بأمور لم يكونوا يعرفونها ؛ فأثرى الحياة اللغوية بألفاظ من صميم العربية ؛ لكنها كانت تحمل دلالات جديدة ، وفي هذا السياق يقول : " فكان أن جاء في الإسلام ذكر المؤمن والمسلم والكافر والمنافق، وإن العرب عرفت المؤمن من الأمان والإيمان وهو التصديق... " (85).

ويبقى صاحب (نظرية التوقيف) عند العرب ينافح عن رأيه ؛ فيربط تفسير تطور اللغة بتطوير مظاهر الحياة بالتوقيف ؛ حيث يقول : " ولعلّ ظانا يظن أن اللغة التي دللنا على أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة وفي زمان واحد ، وليس الأمر كذا ، بل وقف الله جلّ وعزّ آدم عليه السلام على ما شاء أن يعلمه إياه مما احتاج إلى علمه في زمان ، واستتر في ذلك ، ما شاء الله " (86).

ويواصل (ابن فارس) دفاعه عن العربية مشيرا إلى أفضليتها على سائر اللغات قائلا : " فَلَمْ خَصَّ (جل ثناؤه) اللسان العربي بالبيان علم أن سائر اللغات اصرة عنه وواقعة دونه " (87).

ويبدو هذا الموقف متشددا نوعا ما ، حيث يشير على قضية علمية عميقة ناقشها السلف : هل العربية معجزة في نفسها من قبل أن ينزل القرآن فخصها (سبحانه تعالى) بالعصمة القبلية ثم أنزل بها كتابه ، كما كان النبي (صلى الله عليه وسلم) قبل بعثه ؟

ثم (ابن فارس) حجة غيره في شمولية البيان لجميع اللغات ؛ وعدم تخصص العربية في ذلك لوحدها قائلا : " فإن قال البيّن بغير اللسان العربي لأن كل من أفهم بكلامه على شرط لغته فقد بيّن " (88).

لكن سرعان ما يدحض (ابن فارس) هذه الحجة بقياس واقعي حول مراتب الإفهام قائلا :

" فقليل له إن كنت تريد أن المتكلم بغير اللغة العربية قد يعرب عن نفسه حتى يفهم السامع مراده فهذا أحسن مراتب البيان ، لأن الأبكم قد يدل بإشارات وحركات له على أكثر مراده، ثم لا يسمى متكلمًا " (89).

ولا يكتفي (ابن فارس) بهذه الحجة ليستفيض في تقديم حجج أخرى ؛ مبرزا أساليب أفضلية العربية ، مؤكدا وفرقتها على الألفاظ المترادفة ؛ وتفوقها فيها على سائر اللغات قائلا : " لأننا لو احتجنا أن نعبر عن السيف وأوصافه باللغة الفارسية لما أمكننا ذلك إلا باسم واحد، ونحن نذكر أنّ للسيف بالعربية صفات كثيرة ، وكذلك الأسد والفرس وغيرها من الأشياء المسماة بالأسماء المترادفة ، فأين هذا من ذلك ؟ وأين لسائر اللغات من السعة ما للغة العرب ؟ " (90).

رحم الله (ابن فارس) فقد كان سابقا إلى الإشارة إلى أهمية الدراسة المقارنة في علوم اللغة ن فهو بهذا قام بمقارنة العربية ن بغيرها ليخلص في الأخير إلى أن حيويتها وسعتها جعل منها متشرفة بحمل هذه الرسالة العظيمة ، وفرض أحقيتها في ذلك.

وبغض النظر عن أسبقية إعجازها لأن هذه القضية تجر إلى الخوض في (علم الكلام) الأمر الذي لا يكلفه هذا البحث الخاص ؛ إلا أن المتفق عليه عند هؤلاء جميعا ما أكدته (ابن فارس) وهو تلك الخصوبة وقوة التوليد التي لا توجد عند غيرها من اللغات.

ويكاد (ابن فارس) يتوافق مع (ابن جني) في القضية رغم تأكيد هذا الأخير أن الاحتكاك ساهم في تطوير العربية وبالتالي وقف موقفا مغايرا (لابن فارس) الذي يرفض هذه الفكرة تماما.

فعن أفضلية اللغة العربية ؛ ذهب (ابن جني) إلى أبعد من هذا حين يطلب منا أن نسأل ممن ينتمي إلى أصل غير عربي قائلا : " وذلك أن نسأل علماء العربية ممن أصله عجمي ، وقد تدرب بلغته قبل استعراجه ، عن حال اللغتين فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك " (91).

أما (الثعالبي) فيرى العربية خير اللغات لما خصها الله (عز وجل) من رفعة في قوله: "ولما شَرَفَهَا الله عز اسمه وعَظَّمَهَا ، ورفع حظها وكَرَّمَهَا ، وأوحى بها إلى خير خلقه ، وجعلها لسان أمينه على وحيه وخلفائه في أرضه ، وأراد بقاءها ودوامها حتى تكون في العاجلة لخير عباده " (92).

لكن رغم ما تعرض إليه (ابن جني) و(الثعالبي) حول أفضلية اللغة العربية إلا أنهما عادا ليقولا بضرورة الاحتكاك : فنفهم من خلال الألفاظ التي أوردها (الثعالبي) في كتابه فقه اللغة وسر العربية والتي خص فيها ألفاظ الأعجمية حَيِّزًا هامًا فيه ؛ حيث بيّن دواعي استعمالها وهذا بتأكيد عدم وجود ما يقابلها في اللغة العربية وبالتالي حتمية الاستدانة لسد هذا الفراغ . ولم يشر إلى موقفه بوضوح ، ملمحا إلى لجوء استعمال العرب لهذه الألفاظ في مجال حياتهم.

أما (ابن جني) الذي كان يقول بالمواضعة والاصلاح ؛ فقد أقرّ بدور الاحتكاك اللغوي في تطوير العربية ، وبالتالي التأثير بلغات أخرى من خلال التعريب فيقول عن وجود ألفاظ معربة : " لا بد أن يكون وقع في أول الأمر بعضها ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه ، لحضور الداعي إليه " (93). وقد أشرنا إلى الزيادة هنا من قبل في طرق الإبدال عند العرب .

وتتصرف العرب في الكلام بإخضاعها لضوابطها والاشتقاق منه ؛ وفي هذا يقول (ابن جني): " ومما اشتقه العرب من كلام العجم ما أنشدناه من قول الراجز :

هل تعرف الدار لأم الخزرج * منها فظلت اليوم كالمرزج.

أي الذين يشربون الزرجون ، وهي الخمر ، فاشتق المرزج من الزرجون ، وكان قياسه ، كالمرزجن ، من حيث النون في زرجون قياس أن تكون أصلا ، إذا كانت بمثابة السين من قربوس " (94).

ثم يشير (ابن الجني) إلى أمر مهم أشرنا إليه في المبحث السابق هو ، مبدأ اختلاف اللغات أي اختلاف العرب في نقل اللفظ ؛ وبالتالي يقوم الدليل على عجمته فيقول : " ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي أخلطت " (95).

فلا غرابة أن يكون هذا الموقف صادرا عن (ابن الجني) فهو يخدم مذهبه القائل بالاصطلاح ؛ ذلك أن الاحتكاك في حقيقة الأمر يؤدي إلى هذا الموقف الذي يقول به ؛ وبالتالي فهو يقرّ بتطور اللغة عن طريق التأثير باللغات الأخرى ؛ ونقل اللفظ الأعجمي إلى العربية هو أحد صور التأثير .
وبعد انتقال هذا اللفظ ، يخضع لضوابط كلام العرب من بناء واشتقاق ، فيتصرفون فيه على منهجهم ، لكنها أي (الألفاظ الأعجمية) تعرف من خلال اختلافهم في نقلها فيبقى الدليل الذي يبينها هو هذا الخلط في النقل والتفوه بها .

ومن العلماء الذين يقرون بتأثر اللغة العربية بلغات أخرى ، ويؤكدون مساهمة هذا الاحتكاك في تطور اللغة ، نجد (الثعالبي) فهو يذكر مساهمة (الألفاظ الأعجمية) في إثراء القاموس العربي بما لم يكن فيه ، فيذكر الألفاظ الأعجمية من فارسية أو غيرها ويبين استعمالها كقوله " فصل في صياغة أسماء تفردت بها الفرس دون العرب ، فاضطرت العرب إلى تعريبها أو تركها كما هي ، منها : الأواني ، الكوز ، الإبريق ، الطست ... " (96).
وذكر طائفة من الألفاظ الرومية مثل : القسقاس ، الميزان ... (97).

كما تطرق الكثير من أهل العلم إلى مظاهر الاحتكاك اللغوي ؛ وكذا العلاقات اللغوية بين العربية وغيرها وما مدى مساهمة ذلك في حدوث التطور اللغوي ؛ وفي هذا الصدد يقول (حلمي خليل) : " كما التفت بعض علماء العربية القدامى مثل (الخليل بن أحمد) (ت 174 هـ) و(ابن حزم الأندلسي) (ت 404 هـ) و(أبي حيان الأندلسي) (ت 704 هـ) فضل عن بعض العلماء اليهود الذين عاشوا في ظل (القرطبي) (ت 450 هـ) التفتوا إلى صلات القرى بين اللغة العربية وبعض اللغات السامية مثل : الكنعانية ، والعبرية ، والسريانية والحبشية ، كما رصدوا بعض أوجه الشبه بين هذه اللغات والعربية ، الإلتفات إلى بعض الحقائق اللغوية من التشابه في الأصوات والكلام أو التراكيب أو حتى ظهور دراسات فردية كتلك التي قام بها (ابن حزم الأندلسي) بالمقارنة بين اللغتين العربية والحبشية " (98).

والحاصل أنه لم تكن قضية المعرب قضية علماء اللغة والنحاة فحسب ؛ بل كانت قضية شغلت بال علماء التفسير والكلام ؛ رغم الخلاف حولها ، ولاشك أن نتائج التعريب قد كشفت بوضوح مدى تأثير اللغة العربية بغيرها من اللغات ؛ وهذا ما لمسناه في الكتب التراثية في كل الميادين ، من خلال الصورة التي صبغت تلك المراحل أدبا ، وفكرا وبجثا .

الهوامش:

(1) - ابن عباس ، هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي ، حبر الأمة ، ولد بمكة لازم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، شهد مع علي بن أبي طالب رضي الله عنهما معركة صفين والجمل سكن الطائف ومات بها سنة 68 هـ ، ينظر الإصابة في تمييز الصحابة 90/4 .

(2) - هؤلاء يسمون أصحاب ابن عباس وأشهرهم مجاهد وهو مجاهد ابن جبر ابن الحجاج المكي المفسر ، أكثرهم تفسيراً توفي سنة 104 هـ ، وله 83 سنة ، ينظر (طبقات المفسرين للداودي) (305/2) .

- (3) - الشافعي، محمد ابن إدريس الشافعي من أئمة أهل السنة (105هـ - 204 هـ) ولد بغزة ورحل إلى مالكة بالمدينة ولازمه ثم إنتقل إلى بغداد فمصر ، من أشهر مؤلفاته (الرسالة) .
- (4) - أبو عبيدة معمر بن الثني البصري النحوي اللغوي ، عالم بالأنساب وأيام العرب ، عاش ببغداد من مصنفاته ، (المجاز في غريب القرآن) (الامثال في غريب الحديث) (أيام العرب) وغيرهم توفي سنة 210هـ ، ينظر (بغية الوعاة للسيوطي) (294/2).
- (5) - ينظر الطبري ، جامع البيان عن تأويل القرآن (تفسير) ، تحقيق أحمد شاکر ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، مصر ، 2000 ، ج1 ، ص 130/129/128.
- (6) - أبو عبيد القاسم ابن سلام الخزاعي وقيل كان مولى للأزد في خرسانه ، عالم نحوي وفقه ولي القضاء بطرطوس ثم إعتزله ينظر ، بغية الوعاة (29/2).
- (7) - السيوطي ، المذهب فيما في القرآن من المعرّب، تحقيق محمد عثمان المصري ، ط1، دار الفاروق ، 2005، ص44/43.
- (8) - السيوطي ، المزهري في علوم اللغة المكتبة العصرية ، بيروت 1987 ، ج1، ص 268.
- (9) - المصدر نفسه ، ص 268.
- (10) - ابن منظور ، لسان العرب ، ط 1، دار صادر، بيروت، [د،ت] ، ج1، ص 587.
- (11) - المصدر نفسه ، ج1، ص 587.
- (12) - عبد القادر مايو ، الوجيز في فقه اللغة ، ط 1، دار القلم العربي ، حلب، 1998 م ، ص 98.
- (13) - ينظر ابن جني عثمان أبو الفتح ، الخصائص ، تحقيق محمد علي التّجار، [د،ط] ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، [د،ت] ج 1، ص 358.
- (14) - محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القلم والحديث، [د،ط]، دار الفكر، القاهرة، 1985 ص 47.
- (15) - المرجع نفسه، ص 47.
- (16) - ابن سيده علي بن اسماعيل (398 هـ - 1007 م - 458 هـ - 1066 م) إمام اللغة ولد بمصرية من مصنفاته ، (المختص) (المحكم) (المحيط الأعظم) ينظر (وفيات الأعيان 330/3) (الأعلام 263/4).
- (17) - ابن سيده ، المختص منشورات ، [د،ط] دار الآفاق ، بيروت ، [د،ت] ، ج 4، ص 39.
- (18) - الجواليقي هو ابو منصور موهوب بن منصور بن أحمد الجواليقي البغدادي (ولد عام 465 هـ وتوفي عام 540 هـ) كان غمام في اللغة والأدب، من مصنفاته ، (كتاب الورق) (شرح أدب الكتاب) ينظر (بغية الوعاة) (112/2).
- (19) - الجواليقي ، المعرّب ، تحقيق فانيا عبد الرحيم ، ط 1 دار القلم بيروت ، 1990، ص 91.
- (20) - محمد علي زركان ، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، [د،ط]، اتحاد الكتاب دمشق، 1998، ص 139.
- (21) - الخليل هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (100 هـ - 718 م - 170 هـ - 786 م) من أئمة اللغة والأدب وواضع علم العروض ، وأول معجم اغوي (العين) كان أستاذه (سيبويه) من مؤلفاته (تفسير حوف اللغة)، (العروض) ، ينظر (الوفيات 244/2) (الأعلام 314/2).

- (22) - سيبويه (هو عمر بن عثمان بن قنبر كان مولى لبني حارث بن كعب ، كان يكنى أباشير وسيبويه بالفارسية رائحة التفاح وهو تلميذ الفراهيدي ويونس بن حبيب ، أفرد كتابه لم يسبقه به أحد في النحو وهو (الكتاب) توفي (180 م) ينظر (الفهرست 74).
- (23) - ينظر حلمي خليل ، دراسات في اللغة والمعاجم ، ط 1 ، دار النهضة ، بيروت ، ص 431/432/433.
- (24) - المرجع نفسه ، ص 433.
- (25) - هو القاضي شهاب الدين بن أحمد الخفاجي (ت 1069 هـ) عاش بمصر وتوفي بها من مؤلفاته (الريحانة) ، (شرح درة الخواص) ، (طراز المجالس) ، ينظر ترجمته بقلم حفيده (مقدمة كتابه شفاء الغليل).
- (26) - علي القاسمي ، مقال بعنوان المعاجم المتخصصة مجلة اللسان العربي ، عدد 25 ، دار فجر السعادة ، الرباط ، ط 1985 ، ص 45.
- (27) - ينظر أحمد بن نعمان ، التعريب بين المبدأ والتطبيق ، [د،ط] شركة النشر ، الجزائر ، [د،ت] ، ص 406.
- (28) - ينظر محمد الحمزاوي ، مقال بعنوان المنهجية العربية لوضع المصطلحات ، مجلة الفكر ، عدد 6 ، الشركة التونسية ، تونس ، 1985 ، ص 13.
- (29) - ينظر مصطفى صادق الرافعي ، تاريخ آداب العرب ، ط 4 ، دار الكتب العلمية ، 1974 ، ج 1 ، ص 167.
- (30) - ينظر أحمد أمين ، ضحى الإسلام ، ط 10 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، [د،ت] ص 172.
- (31) - ينظر المرجع نفسه ، ص 180.
- (32) - آدم ميتز ، موسوعة الحضارة الإسلامية ترجمة محمد أبو ريدة ، ط 4 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1967 ، ص 159.
- (33) - الرافعي ، تاريخ آداب العرب ، ص 164.
- (34) - المرجع نفسه ، ص 164.
- (35) - إبراهيم السامرائي ، التطور اللغوي التاريخي ، ط 3 ، دار الأندلس ، بيروت ، 1983 ، ص 50.
- (36) - ينظر محمد أسعد طلس ، تاريخ العرب ، ط 3 ، بيروت ، 1983 ، ج 1 ، ص 194.
- (37) - ينظر المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 194/195.
- (38) - علي القاسمي ، المعاجم العربية المتخصصة ، العدد 25 ، مجلة اللسان العربي ، ص 24.
- (39) - محمد حسن عبد العزيز ، التعريب في القلم والحديث ، ص 159.
- (40) - نعيم تشومسكي ، المعرفة اللغوية ، ترجمة محمد فتحي ، ط 1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، [د،ت] ، 1993 م ، ص 52.
- (41) - ينظر أحمد بك عيسى ، التهذيب في أصول التعريب ، ط 1 ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، 2001 م ، ص 179.
- (42) - ينظر المرجع نفسه ، ص 179.
- (43) - ينظر علي عبد الواحد وافي ، فقه اللغة ، ط 7 ، دار النهضة ، القاهرة ، ص 199.
- (44) - ينظر علي عبد الواحد وافي ، فقه اللغة ، ص 295.
- (45) - ينظر فانيا عبد الرحيم ، مقدمة المعرب ، ص 21.

- (46) — محمد حسن عبد العزيز ، التعريب في القلم والحديث، ص49.
- (47) — ينظر المرجع نفسه، ص49.
- (48) — ينظر محمد حسن عبد العزيز ، التعريب في القلم والحديث، ص49.
- (49) — ينظر المرجع نفسه، ص49.
- (50) — المرجع نفسه، ص49.
- (51) — الجواليقي ، المعرّب، ص100.
- (52) — السيوطي، المظهر، ج1، ص270.
- (53) — فانيا عبد الرحيم، مقدمة المعرّب، ص24.
- (54) — السيوطي، المظهر، ج1، ص271.
- (55) — فانيا عبد الرحيم، مقدمة المعرّب، ص22.
- (56) — أحمد الفيومي، المصباح المنير، [د،ط] المكتبة العلمية، بيروت، [د،ت]، ج2، ص527.
- (57) — السيوطي، المظهر، ج1، ص270/271.
- (58) — ابن منظور ، لسان العرب ، ج5، ص430.
- (59) — ابن منظور ، لسان العرب ، ج5، ص303.
- (60) — فانيا عبد الرحيم، مقدمة المعرّب، ص23.
- (61) — الجواليقي ، المعرّب، ص100.
- (62) — ينظر فانيا عبد الرحيم، مقدمة المعرّب.
- (63) — الجوهري، تهذيب اللغة ، ط1، دار إحياء التراث ، 2001، ج13، ص19.
- (64) — ابن دريد ، الجمهرة ، ج2، ص711.
- (65) — السيوطي، المظهر، ج1، ص272.
- (66) — ينظر المصدر نفسه ، ص271.
- (67) — ينظر ابن منظور ، لسان العرب ، ج6، ص320.
- (68) — ينظر الجواليقي ، المعرّب، ص24.
- (69) — الجواليقي ، المعرّب، ص62.
- (70) — الراغب الأصفهاني ، المفردات في غريب القرآن، ط1، دار الكتب العلمية ، 1997م، ص208.
- (71) — الخليل الفراهيدي، العين، ط2، دار الهجرة، إيران ، 1409هـ ، ج5، ص182.
- (72) — الجواليقي ، المعرّب، ص196/197.
- (73) — ابن دريد ، الجمهرة ، ج2، ص766.
- (74) — محمد المبارك ، فقه اللغة وخصائص العربية، ط5، دار الفكر بيروت، 1972، ص297.

- (75) - الجواليقي، المعرّب، ص 99.
- (76) - المصدر نفسه، ص 99.
- (77) - المصدر نفسه، ص 99.
- (78) - المصدر نفسه، ص 99.
- (79) - الجواليقي، المعرّب، ص 99.
- (80) - رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص 364.
- (81) - المرجع نفسه، ص 364.
- (82) - الجواليقي، المعرّب، ص 97.
- (83) - أحمد ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، بتحقيق أحمد سبيح، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1997 م، ص 32-33.
- (84) - المصدر نفسه، ص 33.
- (85) - المصدر نفسه، ص 45.
- (86) - المصدر نفسه، ص 14.
- (87) - ابن فارس، الصحابي، ص 40.
- (88) - المصدر نفسه، ص 40.
- (89) - المصدر نفسه، ص 40.
- (90) - المصدر نفسه، ص 19.
- (91) - ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 243.
- (92) - الثعالبي، فقه اللغة، ص 29-30.
- (93) - ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 28.
- (94) - ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 359.
- (95) - المصدر نفسه، ج 1، ص 359.
- (96) - الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ص 339.
- (97) - المصدر نفسه، ص 340.
- (98) - حلمي خليل، دراسات في اللغة والمعاجم، ص 415.

